لا تهملوا دور الرأي العام في عملية البناء الجديدة

حميد الموسوي

فترة السنوات الثلاث التي أعقبت زوال السلطة السابقة، وما رافقها من أحداث جسام واضطراب وفوضى عارمة واختلال خلقت لدى الشعب العراقي كما هائلا من الوعي السياسي والاقتصادي وقابلية لتحليل ما يجري من أحداث على المستويين المحلي والخارجي، وصار معتادا على تجاوز الأزمات المؤقتة، وتخطي أخطاء السياسيين وتنبيههم عليها. ومن هنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني التي يقع على عاتقها استقراء صوت الراي العام وايصاله الى الحكومة قبل اتخاذ أي قرار، صحيح أن وجود البرلمان الوطني يمثل هموم كافة أطياف ومكونات الشعب لكن وجوده داخل المنظومة الحكومية يمنعه من رصد تحركات كافة الأجهزة الحكومية بعكس منظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل عادة خارج الساحة وتتمتع بمساحة واسعة من الحركة ورصد تحركات وما يدور في اروقة الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية. وحتى تقوم تلك المؤسسات بأداء دورها الفاعل لا بد لتلك المؤسسات من توحيد صفوفها ومراجعة برامجها ووضع خدمة العراقيين فوق المصالح الضيقة حتى تشعر الهيئة الحاكمة بأنها تتحمل جزءا من العبء الوطني في بناء مجتمع عراقي جديد. وأزاء هذا الالتزام ستجد الحكومة الجديدة نفسها ملزمة باتخاذ موقف جاد من تلك المنظمات بعيدا عن الوصاية والارتباطات الرسمية، وليس معنى هذا ان تكون عشوائية أو منفلتة. وفي ضوء هذه الرؤية والتفاهم ستنشأ منظمات مجتمع مدني تتبنى عملية بناء عراق جديد يدا بيد مع المؤسسات الحكومية على ان تلتزم الحكومة بعملية تمويل هذه المنظمات حتى لا تضطر لقبول الدعم الخارجي الذي يخدش وطنيتها. أن الشعب العراقي الذي قدم القوافل تلو القوافل من أبنائه البررة طيلة العقود السود من تاريخ الدكتاتوريات المتعاقبة وتطلع الى عملية التغيير واجدا فيها متنفسا للحرية متأملا قطاف جني ثمار الديمقراطية لجدير بالمساهمة الفعلية في صنع القرار وهو قادر على خوض هذه التجربة بعدما غيبته السلطات السابقة وهمشت دوره. صحيح أن الكتل السياسية المشتركة في العملية السياسية ترى أفكارها وبرامجها السياسية أقرب الى الواقع. ومن الطبيعي ان تعتبر شعاراتها أصدق الشعارات المطروحة، وأنها الأقرب لتطلعات الجماهير وتحقيق آمالها، ولكن هذا لا يعني تجاهل الرأي العام وتهميش دوره الوطني تحت ذريعة أن القيادات أقدر على اتخاذ القرار الأصوب، فهذه الذريعة وحدها كافية لانتاج دكتاتورية القرار حتى في النظم الديمقراطية وربما أدت الى التطرف السياسي والذي بدوره سينتج معارضة سلمية قد تتأزم في حالة إصرار الطرف الآخر على آرائه والتمسك بها فتتحول الى معارضة مسلحة تشق الصف الوطني وتثير حالة من التناحر والاحتراب.

أن مناداة الجميع بضرورة اعادة بناء العراق، واصرارهم بالسير في عملية التغيير من ترسيخ الديمقراطية يحتم ترجمة الأقوال الى صدق في المواقف وواقع ميداني على الساحة، وهذا لا يتم ولا يتحقق ما لم تتظافر جميع الجهود، وعدم إهمال أي رأي أو تهميش أي صوت. لا شك أننا أمام تجربة جديدة، وثقافة لم نستطع ممارستها منذ عقود بسبب سياسات النظم الدكتاتورية وتغييبها لدور الجماهير لكن هذا لا يمنعنا من تبنيها وممارستها كحق طبيعي مشروع، كما أن حصول فوضى في بعض السلوكيات واضطراب في نشاط ما مسألة طبيعية تصاحب جميع التحولات في العالم ولا تعني جهلا مطبقا واعتيادا على النظم الدكتاتورية بقدر ما تبرزه من شدة الضغوط والممارسات التعسفية التي رزحت تحت نيرها الجماهير، فتفجرت مع حصول أبسط متنفس لتخفف وطأة الغليان المكبوت طيلة تلك العقود السود.

أن الإستماع للرأي العام واشراكه في العملية السياسية يعطيها زخما جديدا ويضيف لقادتها قوة ومنعة كون الجماهير تنشد وتعمل وتدافع بقوة في حالة شعورها بالاشتراك في القرار السياسي، وبعكسه تظل بعيدة متفرجة تتحين الفرص لالحاق أسباب أي فشل على عاتق القيادة السياسية، ناهيك عن تحول تلك الجماهير- بمرور الوقت وطول المدة- الى هياكل ضعيفة وارادات منقادة تتقاذفها التيارات الهدامة والأفكار التخريبية المحلية والخارجية، وتحت أساليب الترهيب والترغيب تسقطها في فخاخها جاعلة منها معاول هدم وتخريب بدل ان تكون سواعد أعمار وتشييد.

أن الجماهير العراقية الصابرة تتطلع الى دور مشرف ومتميز في عملية بناء العراق الجديد لأنها الغاية والوسيلة، ولأنها تحملت النصيب الأكبر من ظلم واستبداد السلطات السابقة، ونالها الثقل الأوفر من التركة الثقيلة لتلك السلطات. ومن الاجحاف ان تظل هذه الجماهير وقودا لطواحين الساسة دون ان تتمتع بأبسط حقوقها المشروعة.

من الإجحاف ان تظل الجماهير وقودا لطواحين الساسة دون ان تتمتع بأبسط حقوقها المشروعة

إن الاستماع للرأي العام يعطي العملية السياسية زخما جديدا ويضيف لقادتها قوة ومنعة

الحكومات الوطنية المحايدة.. حل أمثل لاستيعاب المشاعر الدينية المتفجرة

عصام خبو بوزوة/ تلكيف

كل ديانة في العراق تنقسم إلى عدة طوائف ومذاهب وداخل الطائفة الواحدة نفسها تختلف الأفكار وتتنوع بحيث لا يمكن حصرها على أصابع اليد وتبعا لذلك فأن لكل عراقي مشاعره الدينية الخاصة به ورموزه المقدسة التي لا يتحمل أية مساومة عليها أو حتى النقاش حول شرعيتها أو نزاهتها.

والإنسان الطبيعي أو السوي هو الذي يدرك بأن المشاعر الدينية لها مكان خاص أما في مدارك المرء وانعكاس ذلك على طرق تعبيره عنها بعد ذلك في كل مناحي الحياة أو في كل مكان مقدس آخر يجبر الواثقين به على الانحناء أمام قدسية المكان أو حتى الزمان. لذا فمن غير المستحب أن يعبر الإنسان عن مشاعره الدينية في الشارع مثلا لأنه ملك للجميع سواء لمن يوافقنا على معتقداتنا وطرقنا اومن يخالفنا فيها أيضا حتى لو لم يكن متواجدا هناك طالما نحن نعيش في دولة مبنية على أساس القانون والنظام والاحترام المتبادل. يجب أن نحصر مشاعرنا الدينية ونحركها فقط في حدود معقولة لا نؤثر بواسطتها على أحد ولا نسلب من خلالها حقا عاما للمجتمع ككل أو تدفعنا تلك المشاعر الدينية الساخنة إلى تبني ردود فعل عنيفة ومكلفة لنا وفي أحيان كثيرة للآخرين أيضا. الدولة يجب أن تفرض سيطرتها في هذا المجال وتطبق القانون على كل فئة تخل بالآداب العامة أو تعتدي على مصلحة المجتمع ومؤسسات الدولة بدعوى الدفاع عن حقوقها الدينية أو رد الاعتبار لنفسها جوابا على إساءة هذا أو ذاك فهذا الأمر غير مقبول مطلقا ويجب العمل على اجتثاثه لأنه ورم خبيث يثير الناس على بعضها ويخلق من المشاكل ما نحن في غنى عنه. ليس ابتكارا جديدا في السياسة القول أن الدولة الدينية لن تنجح في العراق وبالرغم من أن الكثير من الأحزاب السياسية المساهمة اليوم في تشكيل الحكومة صعدت إلى سدة الحكم على أكتاف الطائفية والمذهبية من أجل جمع أكبر عدد ممكن من الأصوات في بلد لم يأخذ من الديمقراطية سوى الجرعة الأولى، والاستمرار على هذا النهج لا يعني شيئا سوى الدوران في حلقات مفرغة دون تحقيق إنجاز يذكر. والسياسي المحنك هو من يسلم بإمكانية تغيير الستراتيجية المعتمدة في الحكم عن تلك التي اعتمدت في مرحلة المنافسة الانتخابية بسبب وجود فرق شاسع بين المسؤوليات التي يتحملها الحزب كحزب سياسي خارج نطاق الحكم أو كحزب مساهم في الحزمة السياسية الحاكمة علما بأن الفرق بين المرحلتين لا يمنع الحكومة وإن كانت أثناء وصولها دينية الفكر إلى تغيير منهجها العام والتزام الحياد التام أمام جميع أبناء البلد لكي تظهر أمام الشعب حكومة عادلة لا تشجع هذا المذهب على الآخر أو تفضل الدين الرسمي للبلاد على الأديان الأخرى حتى لو تم تثبيت ذلك في الدستور لأنه كان أيفاء بمتطلبات مرحلة ماضية تميزت بكثرة الخلافات فيها. يجب أن تعي قياداتنا الجديدة كم هي بحاجة إلى أقصى درجات المرونة لبدء العمل في عراق متباين ومختلف ومتمازج وأحيانا متصارع ويبتعدون قدر الإمكان عن تطبيق نظرياتهم الحزبية داخل أروقة الحكومة لأن الأخيرة هي حصيلة من الجهود المتضافرة بين مجموعات سياسية كبيرة وأحزاب متباينة ولن تكون مرآة جديدة تعكس صورة وتغض النظر عن أخرى ونجاحها متعلق بالقوة التي ستضرب بها أسباب العنف وخصوصا ذلك الذي يستهدف إثارة الانقسامات الطائفية وتبرهن لكل فصيل عرقي أو ديني بأنه جزء من نسيج عراقي عام، لذا عليه أن يلتزم بحدود معينة ويعبر عن نفسه بوسائل لائقة لا تجرح الذوق العام أو مشاعر الآخرين وهذه فعلا هي الحرية الصادقة وليس المفهوم الخطأ المترسخ اليوم لدى أغلبيتنا فهي تمكن الإنسان من التعبير عن نفسه بكل عفوية مستخدما طريقة التعبير المناسبة والمكان الملائم وفي الوقت الصحيح وكذلك تقوده إلى النضال من أجل استرداد حقوقه المنتقصة بطرق النضال المشروعة والتي تجبر المجتمع على الاعتراف بتلك الاستحقاقات واحترامها وليس برشق البنايات الخاصة أو العامة بالحجارة أو حرق الممتلكات. فمهما كانت درجة الاستياء لدى أي فصيل أو طائفة من حادثة معينة أو نتيجة لحدوث سوء فهم بين طرفين على الحكومة أن تلجم مشاعرهم الدينية ضمن حدود معينة وتحاسب المتجاوز أيا كان أسمه أو عنوانه وعدد أتباعه ولا تسمح لأحد باستغلال ثقله السكاني في أية منطقة يعتقد بأنه السائد فيها ليبدأ بتلوينها بلونه الخاص فهذا من شأنه الدفع بالآخرين إلى مغادرة المكان حتى لو لم يكن الأمر تحت عنوان التهجير القسري والتعامل مع الجميع على أساس نصيب ثابت وحق معروف ومتساوي لكل طائفة مع الأخرى في كل ما يتعلق بالدولة حتى في وسائل الأعلام فالعدالة هي اللبنة الأولى لبناء مجتمع قوي والنظام هو بمثابة حزام الأمان الذي يشد الجميع ويمنعهم من الانزلاق في الفوضى، ولتحقيق الاثنين معا نحتاج إلى دولة قوية وسلطة فولاذية لا تتساهل مع الانحراف وقادرة على إخضاع المجتمع ككل تحت سلطة القانون.

بشاعة الجرائم التي ترتكب في العراق تعتبرها الشعوب المتحضرة من أفعال المجانين

سعد حسين

في آذار ٢٠٠٠ ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بيانا أمام الدورة السنوية للجنة حقوق الانسان بمناسبة الألفية الثالثة أكد فيها تصميم المجتمع الدولي على النهوض بواقع حقوق الانسان وجعل الألفية الجديدة بداية لعصر إزدهارها. وخلال العقود الثلاث الماضية اتجهت الجهود الدولية الى إحداث المزيد من التحولات الديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في التعبير عن آرائها ومواقفها أزاء العملية السياسية وإدارة الدولة.

أمام هذا التصميم واستجابة للضغوط الدولية، اضطرت العديد من الدول الاستبدادية "الجمهورية والملكية" الى إجراء إصلاحات شكلية أو نسبية في الحياة السياسية واطلاق محدود للحريات العامة خاصة في الميدان الاعلامي والسماح بانتخاب المجالس البلدية والنيابية وإحداث تغييرات وزارية تسمح للعناصر المستقلة ومن أحزاب كانت خارج الحكم المشاركة في السلطة.

وفي خضم هذه التحولات التي تجري على الساحة الدولية لتكريم الانسان وتعزيز مكانته وغرس مفاهيم الانسانية المعاصرة ونبذ العنف والارهاب، يشهد العراق تدهورا خطيرا في مجال حقوق الانسان حيث ان تعاظم الانتهاكات الصارخة والمفزعة وتصاعد وتائر أعداد الضحايا نتيجة الأعمال الارهابية ومصادمات الميليشيات والمجموعات المسلحة قد بلغت درجة خطيرة، لم يكن لها سابقة في العراق ولا في منطقة الشرق الأوسط.. جرائم بربرية مروعة صنفها دعاة حقوق الانسان في حقل جرائم الابادة البشرية.

أن وقوع جريمة قتل غريبة وغير عادية في احدى الدول الاوروبية والولايات المتحدة، كأن يفاجأ طالب زملاءه في الصف الدراسي برشقات من مسدسه أو ان يطلق شخص ما النار على الناس المارة في الشارع، تعتبر السلطات المختصة ذلك حدثا غريبا وتحيل الجاني الى المستشفى للكشف عن سلامة قواه العقلية، وفي حوادث مختلفة حدثت في مصر وفلسطين والسعودية قتل فيها مدنيون أبرياء لا صلة لهم إطلاقا بالجاني، وقد كشف النقاب فيما بعد أن الجاني مصاب باختلال عقلي أو نفسي مما استوجب على القضاء إيداعه لدى مستشفى الأمراض العقلية.

ولو اطلعنا على سجلات الجرائم المماثلة في العالم لوجدنا العديد من هذه الحالات التي تشير الى إحالة المدانين الى المستشفيات وليس إنزال العقوبات القانونية بسجنهم أو إعدامهم.

لو أجرينا مقارنة بسيطة بين نوع وطبيعة الجرائم التي ترتكب في العراق مع تلك التي تحدث في اوروبا وأميركا والشرق الأوسط من حيث بشاعتها وعدد ضحاياها، لتبين لنا أن ما يحصل في العراق ليست جرائم عادية تحدث في أي مكان آخر في العالم، بل أنها تتعدى كل التصورات والتصنيفات العالمية حتى تصل الى مستوى الجرائم الوحشية للمجتمعات البدائية المتأخرة، وإلا كيف يمكن ان نصف جريمة إختطاف طفل واغتصابه وتجويعه وضربه ثم خنقه ورميه في المجاري، أو اختطاف بشر وتعذيبهم بالمثاقب الكهربائية وغرس "براغي" في أجسادهم لربط أطرافهم بعضها بالبعض الآخر، من ثم فصل رؤوسهم ورميهم في حاويات النفايات أو في الأنهار.. هذه الجرائم تعد من أخطر الأنواع وأكثرها بربرية مما يستدعي من الأجهزة الأمنية إلقاء القبض على الجناة بأسرع وقت ممكن وإنزال العقوبات العادلة بحقهم وفي حالات أقل وحشية تضطر سلطات السجون حبس الجناة في زنزانات منفردة وتحت حراسة مشددة إذا كانت القوانين لا تنص على عقوبة الاعدام.

أن العالم المتحضر ينظر الى الجرائم التي ترتكب يوميا في العراق نظرة ذهول يشوبها القلق وان حدثت واحدة منها في بلد متقدم يظن الكثير من رجال القانون أن الجاني مصاب بحالة جنونية لا محال.. أما في العراق فإن هذه الجرائم يرتكبها مجرمون يتمتعون بكامل قواهم العقلية بل أن نوع الجرائم التي تنفذ تحتاج الى عقول تمتلك الخبرة والدراية في عالم الإجرام، فما يحدث من جرائم قتل وخطف واغتصاب وتعذيب وتفجيرات تحتاج الى تخطيط وتنفيذ سليمين وهذا بطبيعة الحال لا يقوم به رجل مريض نفسيا أو مجنون، فالمجنون عادة ما يبقى في مكان الجريمة التي ارتكبها دون تخطيط مسبق.

أن ما يذهل العالم وهو ينظر الى الأحداث المأساوية في العراق يستغرب ليس فقط من خطورة الجرائم التي ترتكب ضد البشرية، وانما كثرة أعداد الجناة مما يرسخ في ذهنية الرأي العام الطبيعة أو النزعة العدوانية للشعب العراقي أو لغالبيته وهذا ما أدى الى اتخاذ العديد من الدول اجراءات صارمة لمنع العراقيين من الدخول الى أراضيها.

بقاء أو رحيل القوات الأجنبية من العراق رهن الإرادة الوطنية

عصام حازم

بموجب النظام الجديد الذي ثبتت دعائمه في ميثاق الأمم المتحدة، لا يجوز لأية دولة شن عدوان عسكري أو احتلال لأراضي دولة أخرى مهما كانت التبريرات وانما يتم حل النزاعات بين الدول سلميا عن طريق المفاوضات أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية، عليه فإن ضم اراضي دولة أو ابتلاعها كليا من قبل دولة اخرى يعد خرقا خطيرا للميثاق وتهديدا خطيرا للأمن والسلام العالميين، مما يستدعي من مجلس الأمن اتخاذ الاجراء المناسب لإعادة الأوضاع الى سابق عهدها حتى لو اقتضى الأمر التدخل العسكري وفقا للمادة السابعة من الميثاق التي تجيز استخدام القوة، مثلما حدث ذلك ضد العراق عام ١٩٩١ بعد اجتياحه للكويت.

لقد اكد ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر الحجر الأساس لتأسيس علاقات دولية جديدة بعد حربين كونيتين، على مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل بشؤونها الداخلية وتعزيز التعاون الدولي بما يخدم شعوب الأرض جميعا ولتحقيق هذه الغايات شكلت الهيئات والآليات الدولية التي قدمت خدمات جليلة للإنسانية بما فيها تطبيق مبدأ الشعوب الخاضعة للاحتلال والاستعمار لتقرير مصيرها ونيل استقلالها.

وفيما يخص العراق فإن دخول القوات الدولية الى أراضيه عام ١٩٩١ ثم احتلاله كليا في نيسان ٢٠٠٣ تم إكسابه بغطاء قانوني شرعي متمثل بارادة المجتمع الدولي عبر قرار اعتمده مجلس الأمن تحت ذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق وعدم تعاون الحكومة العراقية مع لجان التفتيش الدولية للكشف عنها. لسنا هنا بصدد تقييم هذا الاجراء سلبيا أو ايجابيا، إلا إنه يمكن القول أن العراق يكاد أن يكون البلد الوحيد في العالم بعد افغانستان تعرض للاحتلال الأجنبي منذ ان نالت جميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة استقلالها، أما حالتي فلسطين وكشمير فانهما لم تكونا دولتين مستقلتين كي تنطبق عليهما حالة العراق.

وكما هو معروف فإن العراق يحتل موقعا حيويا في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط كما انه يمتلك ثان اكبر احتياطي في العالم وعليه فإن مسألة استمرار احتلاله يثير قلق أوروبا وروسيا والصين التي تطالب من حكومة واشنطن الاسراع بترتيب الأوضاع في العراق والانسحاب منه حفاظا على استمرارية النظام الدولي الذي أقره المجتمع الدولي اذ ان الاحتلال يخل بمبدأ التوازن بين الدول العظمى وان تفرد احداها في الساحة الدولية سيؤدي الى تقويض الأمن والسلام العالمي ويعيد العالم مرة أخرى الى فترة التوترات وربما الحروب الدامية.

من جانبها تشير التصريحات الأميركية والبريطانية الى الرغبة في الانسحاب من العراق بعد استكمال بناء القوات المسلحة والتأكد من قدرات الحكومة العراقية على بسط سلطانها وتطبيق نظامها وقوانينها دون أية مشاكل وصعوبات وبما يضمن منع حدوث حرب أهلية وعلى هذا الصعيد يرى بعض المسؤولين الأميركان ضرورة الابقاء على ٥٠ ألف جندي في العراق لمدة أطول حتى تستقر الأوضاع نهائيا فيه.

في الحقيقة إن بقاء وجلاء القوات الأميركية والبريطانية وحليفاتها في العراق رهن الإرادة الوطنية العراقية وهو ما أكده الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء البريطاني اللذان أبديا استعدادهما لسحب قواتهما من العراق عندما تطلب حكومة العراق ذلك، وهذا يعني تطبيق لقرار مجلس الأمن الذي اجاز احتلال العراق، وتمكن القرار من استيفاء غايته بعد سقوط النظام العراقي ولا يجوز بقاء القوات الدولية في العراق ولذلك فإن قرارات مجلس الأمن التي أعقبت الاحتلال مددت فترة بقاء القوات الأجنبية في العراق على أساس طلب مسبق تقدمت به الحكومة العراقية بسبب تأزم الأوضاع الأمنية.

المشكلة القائمة هي تدهور الأوضاع الأمنية التي تحول دون انسحاب قوات الاحتلال من العراق، فالحكومة العراقية أمام تردي المشاكل الأمنية وفقدانها لمستلزمات القوة والقدرات العسكرية لا تستطيع مطالبة القوات الدولية بالجلاء عن العراق لكيلا تسوء الحالة الى ادنى مما هي عليه الآن وبالتالي تنفلت السيطرة من يديها وتسقط البلاد في حرب أثنية وطائفية قدر الخبراء حجم ضحاياها ببضعة ملايين من السكان إن حصلت لا سامح الله.

إن مطالبة بعض الفصائل السياسية بجلاء القوات المتعددة الجنسيات يقابلها فصائل أخرى تطالب خلاف ذلك، عليه فإن قرار إنهاء تواجد هذه القوات يستدعي اتفاق وطني شامل لكل الفصائل وألوان الطيف العراقي وبعد التأكد من استقرار الأوضاع السياسية وعودة الحياة الطبيعية في البلاد.

وامام الاختلاف العميق في وجهات النظر بين القوى السياسية على رحيل أو بقاء القوات المتعددة الجنسيات، تطرق المسؤولون الأميركان والبريطانيون الى خطورة الأوضاع في أكثر من مناسبة وأبدوا استعدادهم للانسحاب من العراق بمجرد أن تتقدم الحكومة العراقية بطلب بهذا الخصوص، أما الشارع العراقي فهو الآخر واقع بين أمرين الأول وجود قوات الاحتلال وبالتالي فإن أرض العراق محتلة والثاني استمرار تدهور الأوضاع الأمنية وفقدان الثقة بالقوات الحكومية لتوطيد دعائم الأمن والسلم عليه فإن بقاء القوات الأجنبية في العراق ولو على مضض سيساهم في خفض حدة تصاعد التدهور.. ولو أن هناك فريقا آخر يرمي أسباب هذا التدهور على القوات الأميركية والبريطانية ويتهمها بشكل أو بآخر بالتورط فيما يجري في العراق.

الخطة الأمنية والحل الأمثل

فيحاء الربيعي

في السباق الحالي بين المؤسسات الأمنية والإرهاب من يسيطر على الساحة؟، ومن يرسم ملامح العراق الجديد؟، هل تكون الغلبة للدم أو لصوت البرلمان؟، للكلمة أم المدفع؟!، وفي خطة الصراع هناك أياد خفية تحرك اللعبة باتجاه التصعيد وفق صياغات مصلحية تؤدي الى تفاقم الإرهاب تارة وتارة أخرى الى تحجيمه وهذه الصياغات تصب في مصلحة من؟!، والإجابة على هذا السؤال لا يأخذ شكلا منهجيا هنا بل هو ببساطة جدا إن ما يدفعه الشعب العراقي هو من أجل أن تنعم الدول التي كانت عرضة للإرهاب بالأمان والاستقرار بمعنى إن جبهة العراق هي جبهة حول العالم الغربي معركته اليها لا بل لكل دول العالم عربية كانت أو غربية لذا فإن الخطة التي لا تأخذ في سياستها مساحة الإرهاب وتعدد أشكاله فإنها خطة فاشلة. هذا من جهة ومن جهة أخرى إن سلاح المعركة في العراق لا يجب أن يأخذ شكل الآلة العسكرية، لأن ما يحدث في العراق هو حرب أفراد وعصابات بل الأساس في الانطلاق يجب أن يكون في بناء منظمة استخباراتية ومعلوماتية دقيقة. أي إن تحديد مكان الإرهاب والانقضاض عليه في أوائل نشأته أقل أعباء أو كلفة من الانقضاض عليه بعد انتحاره وهذا ما لا يفهمه البعض، وقد يكون العلاج أيضا ميدانيا بالدرجة الأولى أي إن كل منطقة تتكفل بحماية نفسها وهذا ما يعطي للخطة مرونة وفاعلية تمتد الى المنازل والأقضية بمعنى أن تكون هناك خطة تكتفي بها من خلال صنع الاختناقات المرورية وابراز العساكر وهذا الأمر يولد فشلا ذريعا!.

وأخيرا نأمل من كل العراقيين أن يعوا حجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم والتي تبدأ من بناء مجتمع أمني ثم مؤسسة أمنية وهذا هو الحل الأمثل الذي نرجوه.